

السياسة الاستيطانية وأوضاع المستوطنات

ظهرت مقالات وتعليقات على غير صعيد، تحدث فيها اسراييليون عن اوضاع الاستيطان في المناطق المحتلة، وعن السياسة الاستيطانية، وذلك في محاولة لتقييم مدى تحقق الاستيطان للاهداف الصهيونية المخططة، ومدى الجدوى الفعلية لعملية الاستيطان في النصف الثاني من العام ١٩٨٤. ويبدو ان هذه التقييمات جاءت في هذا الوقت بالذات نتيجة لشعور الاسراييليين بان مرحلة جديدة قد بدأت، هي مرحلة مختلفة نوعياً، لا من حيث حجم الاستيطان او قوته، بل من حيث سياسته، او السياسة التي تنتهجها السلطات الاسراييلية بشأنه.

ويأتي ائتلاف المرحلة من التغيير النسبي الذي حصل في السلطة في الربع الاخير من العام ١٩٨٤، من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والمشاركة الفاعلة لحزب العمل وحلفائه ووجود زعيمه على رأس هذه الحكومة. وكما هو معروف، فان لحزب العمل سياسة استيطانية تختلف، الى حد ما، عن سياسة الليكود وحلفائه، فهو يدعم ما يسميه الاستيطان الامني، الذي يربط بين الاستيطان والسياسة العسكرية، ويحاول ايجاد تناغم بين البنية العسكرية في المناطق المحتلة وبين بناء المستوطنات، كما يحاول اخضاع عملية الاستيطان للبرامج السياسية المطروحة في شأن التسوية، وازعماً في اعتباره مسألة الحفاظ على الطابع اليهودي لاسرائيل، في رؤيته لعملية ضم المناطق المخصصة لهذا الاستيطان.

وفي هذا المجال، يقول مردخاي غور، وزير الصحة الحالي ورئيس اركان الجيش الاسراييلي الاسبق وأحد زعماء حزب العمل: «ان هدف الاستيطان الامني، في الاطار الصهيوني، هو تعزيز الامن، وتعزيز الامن يدعم قدرتنا السياسية على المساومة، وهذا الاستيطان يسمح باجراء مفاوضات سياسية من موقع القوة، وينبغي ان تكون هناك الروح الضرورية لاجتياز التوازن الصحيح بين استمرار الاستيطان وعدم وقف مسيرة السلام» (هآرتس، ١٩٨٥/١/٢٩).

وفي مجال التعليق على قرار الحكومة باقامة ست مستوطنات جديدة، كتبت صحيفة «هآرتس»: «لقد جاء قرار اقامة هذه المستوطنات في ظرف تعاني فيه المستشفيات من ضائقة خانقة ونقص في الادوية. والمعلمون في شمال البلاد لم يحصلوا على زواتهم،

ووزارة المالية غارقة في طلبات المجالس المحلية التي تنذر من تأخير دفع مخصصاتها». وقد اضافت الصحيفة: «ان هذا القرار جاء بالرغم من العطايات التي وضعها نسيم زفيلي، رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، امام الحكومة، التي بينت عدم جدوى اقامة مستوطنات جديدة اضافة الى ما هو قائم. وجاء في هذه العطايات، ان كثيراً من المستوطنات القائمة لم يصل عدد سكانها الى مستوى الحد الأدنى من امكانية العيش. ففي عشرين مستوطنة، لا يزيد عدد العائلات فيها عن ٢٠، وفي عشرين مستوطنة اخرى لا يزيد عددها عن ١٥، وفي البعض الآخر لا يصل العدد الى عشر عائلات. وان هناك، في المستوطنات التي اقيمت في الضفة الغربية، ٢٥٠ شقة تنتظر من يسكنها، وهذا العدد من المنازل الشاغرة هو استثمار غير مستغل لبلغ عشرين مليون دولار». وخلصت الصحيفة الى: «ان الذين قرروا اقامة هذه المستوطنات، في هذه الظروف بالذات، هم كمن يساهم في تبذير الموارد القومية» (هآرتس، ١٩٨٥/١/١٤).

ويشارك «هآرتس» في هذا الرأي يحثيل بنطوف، رئيس مجلس مستوطنة اوفكيم، الذي قال: «لدي شعور مفاده انه ينبغي بذل قصارى الجهود للحؤول دون اقامة هذه المستوطنات. فليس من المعقول، في هذا الوقت الذي فيه ١٠ بالمئة من مجموع العمال عاطلين عن العمل، وكافة الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية يهربون الى مركز البلاد لعدم وجود فرص عمل لهم في مدن التطوير، ان تقام ست مستوطنات جديدة. لقد كان من واجبهم توجيه هذه الاموال لاجتياز فرص عمل جديدة وبناء بيوت سكنية في مدن التطوير. لا زال عندنا مواطنون بدون بيوت». وأشار بنطوف الى ان تكلفة المستوطنة الواحدة تتراوح بين ٢ - ٢.٥ مليون دولار (المصدر نفسه، ١٩٨٥/١/١١).

ومن جهته، علق يهودا ليطاني على الاوضاع الاقتصادية المتردية للمستوطنات قائلاً: «تواجه المستوطنات في الضفة الغربية، في الوقت الحاضر، مصاعب جمة. ففي مستوطنات السامرة تزيد نسبة البطالة على ١٥ بالمئة. وقرار الحكومة سوف يضيف ست مستوطنات اخرى الى المستوطنات الصغيرة القائمة والتي ليس لديها ما تعتمد عليه في المستقبل دون تخصيص موازنات حكومية ضخمة... وتكلفة مرحلة التأسيس والبناء لهذه المستوطنات تتراوح بين